

إسهامات اللامركزية في تحقيق تنمية فعالة ومستدامة

باجي عبد القادر، المركز الجامعي تيبازة

abdelkaderbadji26@yahoo.com

خلاصة:

في ظل ما تشهده الجزائر من تحولات اقتصادية ورهانات جديدة أصبح من الضروري أن تعيد الدولة النظر في الاهتمام ببناء الاقتصاد الوطني من خلال إشراك وإسهام الجماعات المحلية في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية الوطنية، ويتأتى ذلك من خلال الفصل لمهام الدولة عن مهام الجماعات المحلية وأيضاً بتجسيد مبدأ اللامركزية بعدما كانت الحكومة تعتمد على النظام المركزي في سياساتها التنموية، هذا الأخير الذي جعل الدولة تتحمل جزء كبير من الأعباء المتنوعة للأقاليم المحلية مقابل متطلبات الحياة للأفراد في الوقت الراهن والتزايد المستمر في التعداد السكاني ما جعل الحكومة تعيد التفكير في استراتيجياتها التنموية لمواجهة التحديات من خلال التخلي عن المركزية في العديد من التخصصات للجماعات المحلية ولا سيما البلديات للتصدي لتعقيدات مشكلات الحياة الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، ومن أهم التحديات التي تواجهها الجزائر هي مشكلة التنمية المحلية باعتبارها دولة ومجتمعاً عاشت أزماً متنوعة شملت جميع القطاعات وعمت كل المستويات انعكست سلباً على أغلب الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية، حيث تمثل التنمية في عالمنا المعاصر والحالي وسيلة هامة من وسائل النهوض بالمجتمع وتطويره بالاعتماد على ما هو متوفر من طاقات مادية وبشرية.

Abstract:

Dans ce que l'Algérie est observée par des changements économiques et de nouveaux convertisseurs, il est nécessaire de rétablir l'attention sur la construction de l'économie nationale en impliquant et en contribuant des communautés locales dans divers processus de développement économique national et par la séparation des tâches de l'État sur les fonctions des groupes locaux et incorporant également le principe de décentralisation après que le gouvernement dépend du système central de ses politiques de développement, ces derniers à faire une grande partie du fardeau varié des régions locales pour les exigences de la vie pour les particuliers et l'augmentation continue de la population, qui a rendu le Le gouvernement doit refléter ses stratégies de développement visant à relever les défis en cédant la centralité dans de nombreuses spécialités pour les communautés locales, en particulier les municipalités pour résoudre les complications des problèmes des problèmes administratifs, politiques, politiques, politiques et économiques, et l'un des défis les plus importants en Algérie est le problème du développement local en tant que État et société qui ont vécu une variété de crises comprenaient que tous les secteurs et tous les niveaux ont été adoptés négativement sur la plupart des catégories, des diapositives et des classes sociales, où le développement est dans notre monde contemporain. Le présent est un moyen important de moyens d'avancement et de développement de la société en développement basé sur ce qui est disponible à partir des énergies matérielles et humaines.

مقدمة:

إن الدولة الجزائرية باعتبارها تسعى إليه للخروج من الازمات المتعددة التي شهدتها باعتمادها على مبدأ اللامركزية في التسيير الذي يقوم على المجالس الشعبية المنتخبة لأهميتها في تحقيق التنمية المحلية عن طريق توسيع الصلاحيات القانونية في كافة المجالات وتجسيد فكرة المسؤول الأول عن التنمية المحلية تطمح إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة من خلال ما الاستقلالية الإدارية والمالية تحت غطاء قانوني يضمن عملية سير المجالس الشعبية المنتخبة.

إن الدور الرئيسي الذي تلعبه الجماعات المحلية على مستوى أقاليمها يساهم بشكل أساسي وكبير في النهوض بأعباء التنمية المحلية من خلال اعتمادها على الموارد المحلية المتاحة والخاصة بها بالإضافة إلى المساعدات التي تمنحها الحكومة، الشيء الذي يدعم المجالس الشعبية البلدية لأداء مهامها من أجل تلبية حاجيات الأفراد المختلفة من مسكن وتهيئة المحيط وضمان نظافة البلديات وتحقيق التنمية المحلية، حيث يتطلب ذلك موارد مالية معتبرة تتسم بالوفرة والديمومة، إذ لا يكفي للبلديات أن تعتمد على مجموعة من التدابير والآليات القانونية والتنظيمية كأنظمة معالجة الاختلالات المالية وقلة الموارد، بل عليها أن تهتم بالجانب المالي وتتخذ مجموعة من الآليات المالية التي تُساعد على تمكين الموارد وتفعيلها لتحقيق تنمية محلية في مختلف المجالات، وما هو سائد في معظم البلديات تلك العقبات التمويلية التي تقابلها الإدارة المحلية في كافة مراحلها لتغطية النفقات وتمويل مشاريعها التنموية وتحقيق أكبر معدلات التنمية. إن التوجه الجديد للحكومة والاعتماد على التمويل الذاتي المحلي يبدأ من توقفها عن دعم المؤسسات والجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع منعدمة المردودية، والرجوع إلى منح البلديات قروض بدون فوائد من خلال صندوق التضامن مع الجماعات المحلية بهدف الاستثمار في مشاريع ذات مردودية مع إرجاع القروض الممنوحة خلال سنوات قادمة، هاته المرحلة التي تعد صعبة تقتضي على المسؤولين المحليين الاهتمام بشكل كبير من خلال التحصيل الإجباري للضريبة والسعي في خلق استثمارات تتساير مع خصوصيات الإقليم المحلي والسوق الاقتصادي، بالإضافة إلى عملية التحصيل الإجباري للضريبة وهذا لتحقيق التمويل الذاتي المحلي وأيضا لخلق ثروة إضافية لخزينتها والتخلي عن اعتمادها عن المنح المقدمة من الحكومة.

ومن هنا تتجلى إشكالية البحث التي نحاول معالجتها من خلال هذه الدراسة والمتمثلة في:

ما مدى تأثير التمويل المحلي للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟

ومن خلال الإشكالية العامة يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل يمكن لتجسيد مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية من خلال توسيع

الصلاحيات للمجالس المنتخبة أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- _ تساهم كل من اللامركزية وتوسيع الصلاحيات للمجالس المنتخبة من خلال ممارسة السلطة واتخاذ القرارات الصائبة والسريعة بشكل رئيسي في تحقيق التنمية المحلية.
 - _ تساهم كل من المشاريع الاستثمارية وكذلك تجميع الممتلكات الخاصة بالجماعات المحلية بالإضافة إلى الضرائب التي يتم تحصيلها بشكل كبير في الرفع من قيمة الموارد المحلية المتاحة.
- أهمية الموضوع:

- إبراز دور البلدية في استغلال كافة الأملاك لتعتمد عليها في تحصيل الموارد المالية والعمل على تغطية نفقاتها المحلية من خلال التمويل الذاتي.
- أهمية الاستثمار المحلي الذي يعمل على خلق الثروات ويساهم في الرفع من القيمة المضافة للموارد المالية بشكل منتج ومستمر ومستقر.

أولاً: مفهوم التنمية المحلية وخصائصها:

ماهية التنمية المحلية: لقد عرفت التنمية الريفية على أنها: " تلك العملية التي من شأنها تحقيق التعاون الفعال بين المجهودات الشعبية من جهة والحكومية من جهة أخرى للوصول الى مستويات راقية للتجمعات المحلية في أي طور من أطوار الإدارة المحلية في ظل منظومة شاملة ومتكاملة".¹

وتعني تلك الجهود والعمليات ذات الابعاد المتعددة والتي من خلالها نقوم برفع معدلات النمو الاقتصادي وكذا تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي ومحاربة البطالة، الفقر والحرمان وهذا بالقيام بتغييرات وإجراءات جذرية في النظم السياسية والإدارية جنباً إلى جنب وهذه الإجراءات تشمل كلا من الهياكل الاجتماعية، الاقتصادية، السلوكية، الثقافية، فارتباط عملية التنمية يتعدى الجانب الاقتصادي إلى مجالات أخرى تعود إيجاباً على المجتمع برفع مستواهم المعيشي ومستواهم التعليمي، التشغيلي، الصحي والسكني ومجمل الخدمات الأخرى ويتجلى ذلك من خلال البرامج التنموية المطروحة التي تدعم بصفة عامة الإصلاحات الاقتصادية.²

وتعرف التنمية المحلية على تحكم جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية في أحداث مجموعة من التغييرات في كل من البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي.³

وعليه يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها: " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهودين الشعبي والحكومي، للارتقاء بمستوى الجماعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً، وهذا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الجماعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة".⁴

1- خصائص التنمية المحلية: نذكر اهم خصائص التنمية المحلية:

_ أن التنمية المحلية تتصف بنوع من الحركية لدى المجتمع المحلي فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، قصد إشباع الحاجيات والمطالب المتنوعة، ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.

_ التنمية المحلية عملية ليست عشوائية بل هي عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن فهي عملية مخططة بنوع من التدبر والرؤية المستقبلية لبلوغ الأهداف المسطرة والمتمثلة على سبيل الذكر لا الحصر في تحقيق الأهداف السياسية والجماعية بفعالية وكفاءة.

_ إن التنمية هي عملية متكاملة فيما بينها فهي لا تقبل التجزئة، ونقصد بالتكامل هنا، أن تشمل التنمية كافة القطاعات وعلى كل المستويات بطريقة متوازنة، فتنمية قطاع معين يسير وفقا لتنمية قطاع اخر كالصناعة

والتعليم او تنمية المدن دون تنمية الأرياف بالاعتماد على فكري التكامل والشمول للقيام والنهوض بالتنمية.⁵

_ التنمية المحلية هي عملية ديناميكية فهي تعتبر وسيلة فعالة وناجحة في ترسيخ التطور والبناء المتقدم داخل الإقليم الواحد.

_ التنمية المحلية هي عملية داخلية ذاتية فهي تميز المجتمع المحلي للرقى والازدهار الداخلي في تنسيق الجهود على مختلف المستويات وأن العوامل الخارجية لا تكون سوى عوامل محفزة للعوامل الداخلية الأساسية.⁶

2- أهداف التنمية المحلية:

نستطيع التطرق الى بعض الأهداف التي نركز حولها لتجسيد الخطة العامة للتنمية المحلية:⁷

حيث تهدف التنمية المحلية من المنظور الاجتماعي لإحداث مجموعة من التغيرات على المستوى الاجتماعي

وهذا من خلال ما يلي:⁸

_ تحسين مستويات المعيشة والصحة، وذلك بفرض مجموعة من المعايير التي تهدف إلى تحقيق الحماية الصحية للأفراد، بما في ذلك الرعاية الصحية للشريحة الفقيرة من المجتمع مع الحصول على المياه النظيفة والكافية للعيش.

_ ضمان التعليم وكذا توفير مناصب عمل جديدة والمحافظة على التراث والثقافات وحضارات المجتمع المحلي وتدعيمها من خلال استراتيجياتها الترقية والتنموية.

_ مواجهة التوزيع السكاني غير المنتظم وغير المدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية من خلال إنشاء وحدات سكنية جديدة لتخفيف الضغط السكاني مع ضمان العيش في راحة.

_ فمن منظورها الاقتصادي تهدف إلى قيام اقتصاد محلي متعدد الأطراف لتحسين المستويات المعيشية في المناطق الريفية والحضرية من خلال توفير التسهيلات لسكانها لمساهمتهم في الاقتصاد من صناعة وغيرها.

_ الارتقاء بكل مشاريع التنمية والتي تساهم في تحقيق الرفع من الاقتصاد والسماح للبنوك والمؤسسات المالية لتمويل المشاريع التنموية.⁹

_ تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة من خلال خلق نظام اقتصادي محلي مستقل يستمد قوته من الخصائص التي يتميز بها.

_ تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية من خلال خلق مجالات تعاونية وتكاملية بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصادات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني ورفع الناتج المحلي والوطني.

ثانياً: تجسيد، أبعاد، ودّيات التنمية المحلية

1- تجسيد التنمية المحلية

- دور الموارد البشرية في التنمية المحلية

إن من أهم ما يؤثر على استقرار أي نشاط تمارسه الهيئات العمومية كالعنصر البشري وتعطيه فعالية ونجاعة هي الموارد البشرية المتمثلة في العنصر البشري، حيث يعتبر اللبنة الأساسية لأي عمل يراد له النجاح، فالمؤهلات العلمية والمهنية التي يمتلكها الفرد تساهم بشكل كبير في تحسين أي خدمة عمومية فالاعتماد على تلك القدرات تضمن الوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية المسطرة بمعنى أنه لا يجب الاعتماد بشكل حصري ومباشر فقط على الجوانب المادية بل يجب التركيز بشكل كبير في القدرات البشرية وإشراكها وخاصة منها التي تمتلك تلك المؤهلات المختلفة¹⁰، وذلك بالاهتمام بانشغالاتهم وحل مشاكلهم وكذا تحفيزهم من أجل ضمان نوعية الأداء الذي يقدمونه فعلياً وبدقة وفي أقل وقت ممكن، فمن خلال هذا يجب الاهتمام بتشجيع وتثمين الدور المهم الذي تلعبه الموارد البشرية، وهذا ما يجعل إدارة الموارد المحلية أن تأخذ بعين الاعتبار الآليات الحديثة للتسيير انطلاقاً من ضبط مختلف الاحتياجات من الموارد البشرية بما يتماشى مع متطلبات الشغل واختيار نوعية الكفاءات مع الاهتمام بالتنسيق بين كل مستويات المصالح من أجل تهيئة ظروف وإمكانات الإدارة المرتكزة عليها لضمان نجاعة التسيير العقلاني والمتميز لتوظيف الكفاءات البشرية وهذا نابع من تحقيق فرضيات متمثلة أساساً في

العدل والمساواة وإزالة الفوارق بين مختلف الأفراد للوصول الى الهدف المسطر ألا وهو تحقيق البرامج التنموية للدولة بصفة عامة.¹¹

- تطوير المالية المحلية: ان ما يجعل الجماعات المحلية الإقليمية قادرة على امتلاك الوسائل المالية الكافية وكيفية تشجيعها على الاتفاق المحكم هي اللامركزية المالية من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية بغية توفير خدمات إدارية واقتصادية وثقافية حيث التركيز على عملية تحفيز الجماعات الإقليمية ما يساعد على تطوير موارد جديدة بواسطة تنشيط المالية المحلية من الموارد المتاحة كتطوير عصنة الجباية المحلية توجيه الإرادة السياسية الحقيقية بتوزيع العوائد المختلفة.

حيث يستلزم من الإدارة المحلية القيام بعدة أدوار كإعادة النظر في بعض الصلاحيات المخولة لبعض المؤسسات من الدولة بدءا من تحديد الاحتياجات وانطلاقا من المستويات المحلية، إضافة الى ذلك القيام بإجراء تغييرات على العوائد من الجماعات المحلية التي تتوافق مع مختلف الإصلاحات في ظل العصنة وكيفية توزيع العوائد المالية المحلية دائما تحت أطر ومنهجيات عملية ودقيقة لتفعيل الجباية المحلية التي هي المادة الأولية والهامة في تمويل التنمية الإقليمية والمحلية وتوعية مختلف الفئات من المجتمعات المحلية والإقليمية بأهمية الضرائب لتغطية النفقات المحلية والتجهيزات المختلفة، حيث أن تشجيع الاستثمار المحلي ينعكس إيجابا وبصفة مباشرة في تطوير الموارد والذي من خلاله نستطيع ان نحقق فرضيات التشغيل وتنمية الأسواق وتنشيط الحركة السوقية والرفع من المدخرات وتحقيق مختلف البرامج التنموية من المكاسب المتاحة والرقى من الاستثمار المحلي الى عقد شراكات مختلفة تتعدى حدود الإقليم المحلي.¹²

- تحديث طرق ووسائل التسيير المحلي: إن لتحديث التسيير على المستوى الإقليمي أهمية كبيرة وبالغة حيث من خلاله نستطيع بلوغ تحقيق التنمية المحلية بمساهمة الدور الأساسي الذي تلعبه الجماعات المحلية، حيث يساهم الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية انطلاقا من ابراز العوامل المساعدة والمحددة للنمو الاقتصادي والاجتماعي كما يشمل على النمو الاقتصادي الرفاهية للمجتمعات وأهمية حقوق الإنسان، كما أنه يركز على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار وكل الفئات الفعالة في المجتمع وتطبيق المرونة والشفافية في سير عمل الجماعات المحلية حسب ما كرسه المرسوم رقم 131 في 4 جوان 1988 المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن فعلى الإدارة تطبيق القوانين والتنظيمات بكل مساواة وشفافية مع إشراك المواطنين في الإعلام والاستشارة ومشاركة الجمهور في عملية اتخاذ القرارات وتسيير الشؤون العامة، وتعتبر مشاركة المواطن في صنع القرار على المستوى المحلي فمن خلال المشاركة الفعالة والمباشرة وأيضا المشاركة بصفة غير مباشرة التي تحدد القنوات التي من خلالها يمكن للمواطن أن يشارك مشاركة فعالة في

صنع القرار اما عن طريق الاقتراع او عن طريق الاتصال الدائم ليتمكن الفرد من اختيار من يمثله لإبلاغه بمطالبه المتجددة، وتقوم آليات تجسيد التنمية المستدامة في الجماعات الإقليمية على استغلال وصيانة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال عملية توجيه التخطيط التنموي وتطبيق السياسات البيئية المعتمدة على المستوى الوطني، وذلك بإيجاد أسلوب الإدارة الأمثل في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، ويتجلى الأسلوب الأمثل من خلال الآليات المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة من كل الجوانب الحضرية ودور المجتمعات والتنسيق بين السياسة العامة للدولة والأهداف المسطرة.¹³

2- أبعاد التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية تغيراً اجتماعياً موحها من خلال إيديولوجية معينة وهي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئية والتكنولوجية نذكر منها¹⁴:

- البعد الاقتصادي:

الاهتمام بالبعد الاقتصادي بما يضمن تحقيق تنمية الإقليم المحلي اقتصادياً، وهذا بما يميز المنطقة من القطاعات الاقتصادية من نشاطات زراعية أو صناعية أو حرفية أي نهوض كل منطقة بما يناسبها من نشاط ملائم وتحقيق فرص عمل للباحثين عن مناصب عمل للأفراد المحليين في المجتمع فهذا يساهم في تقليص نسبة البطالة فهذا قد تكون حققت البعد الاقتصادي للتنمية وكذلك توفير المنتجات المحلية اما للاستهلاك او توفير الفائض في القيمة المنتجة للأقاليم المجاورة، واهتمام التنمية المحلية أيضا ببناء مختلف الهياكل والمنشآت القاعدية كالمدارس والمستشفيات وغيرها.¹⁵

- البعد الاجتماعي:

يعتبر الفرد في المجتمع لب وجوهر التنمية وهدفها النهائي الذي يركز عليه البعد الاجتماعي للتنمية المحلية من خلال إزالة الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدل بين افراد المجتمع المحلي وتلبية حاجات المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال احترام آراء المجتمعات ودمج كل كفاءات المجتمع لترفع المدخرات والرفع أيضا من حجم القيمة المضافة، ومن هنا نستنتج انه لا يمكن تقديم خدمات للمجتمع الا بتسخير التنمية المحلية لخدمته.¹⁶

- البعد البيئي:

ان الاهتمام بكل مختلف الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية قد ينعكس على جميع افراد المجتمع اما بشكل إيجابي وبشكل سلبي، وتؤثر مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة،

بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها، وما يسبب تدهور النظام البيئي هو تجاوز تلك الحدود البيئية المتمثلة في التلوث والنمو الديمغرافي وسلوك المستهلك وأدوات الإنتاج.¹⁷

3- تآديات التنمية المحلية

قد تختلف العقبات من حيث التنوع والتباين ومن حيث ما هو داخل ما هو خارجي

ويمكن ذكر ما يلي:

- الحجم الذي يتوفر لدى الكثير من البلديات من الموارد الطبيعية.
- عدم توفر العوامل المساعدة على عملية التنمية المحلية كالعزلة وغيرها.
- العجز في الادخار الشيء الذي يؤثر سلبا على عملية الاستثمار.
- عدم توفر مصادر التمويل أو قلتها خاصة التمويل المحلي.
- التغيرات الاقتصادية وما يترتب عليها من سياسات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على شريحة المجتمع المحلي نذكر منها التضخم والبطالة وغيرها من الازمات الاقتصادية.
- مشكلة النمو السكاني وارتفاعه وعلاقة ذلك بتأثيره سلبا على الموارد الطبيعية.¹⁸
- بالإضافة الى غياب روح المسؤولية والوعي وتحمل المسؤولية لكل مسؤول في جميع مناصب الإدارة المحلية.
- التوكل على الغير في أداء المهام و إهمال قيمة الوقت.
- المخلفات الناجمة عن البطالة وتفاقمها باعتبارها عقبة في سبيل الرفاهية داخل المجتمع.
- تدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأسرة.
- الهروب من الأرياف باتجاه المدن بحثا عن الرفاهية والرغد في العيش ما يؤثر سلبا على الحالة الاقتصادية كارتفاع البطالة وتراجع اليد العاملة المؤهلة وتراجع الزراعة والتربية الحيوانية بسبب النزوح الريفي.
- ارتفاع العقبات الشعبية حيث يعتمد معظم افراد المجتمع المحلي على مساهمات الدولة فهذا ما يؤدي الى حدوث عجز في التنمية.¹⁹
- غياب القيام باللامركزية فعليا وتجسيد الديمقراطية المحلية.
- عدم وجود أنظمة فعالة وذات كفاءة لتوفر المعلومات.
- العجز في توفر الكفاءات الإدارية المؤهلة والممثلة على كفاية تحمل المسؤوليات من أجل القيام بشكل جيد في عمليات التنمية.²⁰
- ثالثا: إسهامات وأساسيات الفعل التنموي المحلي: إن من أهم الركائز التي تعتمد عليها العملية التنموية هي الصلاحيات المتوفرة في سير العمل التنموي ومدى التحكم في الشؤون العامة للجماعات المحلية فكلما كانت الصلاحيات واسعة كلما كان التحكم في المشاريع

والعملية التنموية إيجابيا فللامركزية إسهامات كبيرة في هذا المجال.

1- إسهامات اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية

- مفهوم اللامركزية: اللامركزية من حيث المفهوم تدل على نقل السلطة السياسية والتنفيذية من المستوى الحكومي الى المستوى المحلي لممارسة الصلاحيات لتنفيذ العمليات السياسية والتنفيذية.

حيث تعرف اللامركزية بأنها تشتت وتوزيع السلطة بين الأفراد العاملين والهيئات الإدارية المختلفة داخل المنظمة أو على مستوى الدولة، حيث يرتبط مصطلح اللامركزية ارتباطا مباشرا بالمركزية، ونستطيع القول بأن كل من المصطلحين يمثلان محور التفويض بنهاتين مختلفتين ومتعاكستين فمن جهة نجد اللامركزية وما لها من مميزات في توجيه النشاطات الوظيفية وفيما يخص الصلاحيات المتمثلة في كيفية ونوعية اتخاذ القرارات، ومن جانب آخر نجد المركزية وعدم توفر الصلاحيات الا بشأن قليل جدا وتحت سيطرة الرقابة وعدم اتخاذ القرارات في ظل ضيق الصلاحيات الممنوحة مما يعرقل التحكم في تسيير الشؤون العامة، وهذا بما يسمى التفويض في مباشرة المهام.²¹

وأشارت إلى ذلك المادة رقم 2 من قانون البلدية بأنها هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.²²

2- أنواع اللامركزية

حيث قام المنظرون الى تقسيم اللامركزية الى أربعة أنواع وهذا حسب درجتها وعمقها وذلك تبعا لمستوى نقل السلطة ولنوع الوحدة التي يجري تشاطر السلطة معها، وتتمثل هذه الأنماط في:

أ_ التنازل: وهو نقل السلطة إلى هيئات محلية تتصف باستقلال ذاتي أو استقلال شبه ذاتي.
ب_ التفويض: ويعني التنازل عن بعض الخدمات وبعض مستويات الإدارة إلى أجهزة الحكم داخل المنظمات أو المؤسسات المحلية.

ج_ التجريد: وهو السماح بنقل الخدمات العامة والمؤسسات الحكومية إلى الشركات والمؤسسات الخاصة حيث لكل نوع من هاته الأنواع مقوماتها السياسية والمالية والإدارية الخاصة بها، حيث تنعكس قوة اللامركزية بمستوى التفويض وقيمة الصلاحيات الإدارية المخولة للوحدات الإدارية والممنوحة محليا وإقليميا في مستويات الإدارة العامة.²³

3- تدابير تطبيق سياسة اللامركزية

اللامركزية لوحدها لا تكفي لضمان حكم فعال للتسيير، فاللامركزية الغير فعالة والغير المتكاملة والغير المتلائمة تخلق نوعا من المشكلات عكس ما تهدف له لحلها، لهذا فمتطلبات

اللامركزية يجب ان تركز على اهتمام وعناية لتحقيق ضمانات الفعالية للمنظمات والمؤسسات المحلية وتجنب تدني رداءة الحكم، فكلما اتسع المجال الجغرافي للدول كلما كانت اللامركزية تساهم في التنمية المحلية والتسهيلات لإنجاح المشاريع بمرافقة الرقابة المركزية على عكس الدول الأقل اتساعا جغرافيا فاللامركزية تحقق فيها فاعلية أكبر للحكومة، وقد تؤدي اللامركزية إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي كما يعكس عجز الدولة في ضبط الإنفاق العام استنزاف كل الثروات والإيرادات المركزية لتغطية هذا العجز، فنقص الخبرات والمؤهلات على مستوى المنظمات والمؤسسات الوطنية بالإضافة إلى عدم التركيز في تجسيد اللامركزية يؤدي ذلك إلى تدني مردودية الإصلاحات فالعمل على الاستقلال الذاتي يجب أن يرافقه السيطرة المحكمة على كافة أجهزة الحكم المحلي وهذا لتعزيز الأهمية والفاعلية للتخطيط والتصميم لتجسيد اللامركزية من أجل خلق ثروات رأسمالية يمكن تسخيرها للمساهمة في بناء الاقتصاد العام.

فالبعض أعاب على اللامركزية بأنها تخلق حركات انفصالية وتساهم في إضعاف وحدة الدولة ونقص الولاء، بينما يرى الآخرون أن اللامركزية تدعم الاستقرار السياسي وتدعم الوحدة الوطنية.²⁴

4- إسهامات التخطيط في التنمية المحلية

يأخذ التخطيط عدة أنواع نأخذ منها²⁵:

أ_ التخطيط البنائي: حيث يصب هذا النوع من التخطيط الى احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مختلف أبنية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وهذا عن طريق توجيه عدة قرارات ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية.

ب_ التخطيط الجزئي: وهذا النوع من التخطيط هو أقل شأنا من التخطيط الكلي من حيث التمويل والتنفيذ للبرامج الإنمائية ويكون تنفيذ هذا النوع من التخطيط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في إطار التنمية المحلية كدعم المشاريع الصحية والزراعية وغيرها.

ج_ التخطيط الكلي: التخطيط الكلي يبرز لنا كفاءة التنمية المحلية لاهتمامها بكافة المجالات البشرية والإنتاجية داخل المجتمع.

د_ التخطيط المركزي: يقصد به تبني أي هيئات مركزية او وزارات ما او لجنة عليا، وهذا بالوقوف والسهر على اصدار خطط وقرارات تشمل حجم الاستثمارات وكيفية توزيعها على مختلف القطاعات.

و_ التخطيط اللامركزي: المقصود به تشارك الهيئتين في العمل على اتخاذ القرارات والالتزام بتقديم مختلف الاستشارات أي هذا التخطيط يكون بشكل ثنائي فجبهة من الهيئة تقوم بإعداد محتوى التخطيط والجبهة الأخرى تسهر على تنفيذ هاته الخطة التنموية.

هو التخطيط المحلي: المقصود به قيام الجماعات المحلية مثل الولاية او البلدية بالقيام بهذا التنوع من التخطيط باعتبارها وحدة صغيرة، ويكون ذلك عن طريق دور المجالس بالتخطيط للمشاريع والمصادقة على الأغلفة

المالية المخصصة والمراقبة والسهر على تنفيذ العقد وأجال الإنجاز.²⁶

رابعاً: أجهزة التنمية المحلية

1- البرامج التكاملية

حيث تهدف هذه البرامج في مجملها الى تنمية المجتمع في جميع قطاعاته بواسطة البرامج المسطرة وطنياً، انطلاقاً من احداث تغيرات جذرية وتحولات جوهرية من أجل تجسيد توازنات انمائية بتكافل كل من الجهود الحكومية والجهود المحلية الشعبية والتنسيق لتحقيق هذه التوازنات، إضافة الى دور الإدارة المحلية التي تلعب دوراً هاماً في تحقيق التكامل للأجهزة المركزية الوطنية في الوصول الى الهدف المسطر ابتداءً من مديريات ومكاتب التخطيط ومروراً بتنسيق الخدمات من الجانب الفني ووصولاً الى الجانب الميداني الذي هو بفعل المجتمع المحلي ممثلاً في التنظيمات المحلية والإقليمية.²⁷

2- البرامج المكيفة

تتمثل في نشاط المجتمع الوطني كاملاً بالاعتماد على أفراد المجتمع المحلي والمساهمة الذاتية، انطلاقاً من الاهتمام بتحقيق الأهداف المحددة على المستوى المحلي عن طريق توجيه الجهود التطوعية، اذ انها لا تهتم بإجراء تغييرات جذرية في التنظيم الإداري الحكومي المعمول به بدرجة كبيرة، بل تسعى الى إجراءات تغييرية تكون طفيفة على مستوى النظم الحكومية محلياً تستطيع من خلاله في المساهمة في الرفع من قيمة المجتمع المحلي، بما تقتضيه الضرورة العملية لتحقيق التكاملات الإدارية والفنية والمحلية.²⁸

3- برامج المشروعات

تهدف الى انماء المجتمعات المحلية لتحقيق أهدافها المختلفة بما يعود نفعاً على تلك المجتمعات والشعوب النامية في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني، وذلك بواسطة توفر نوع من الجهاز الإداري المستقل متبوعاً بهيئة فنية الى هذا الجهاز لأجل تحقيق هذا النمط من برامج المشروعات، وعمل هذا الجهاز يكون في نطاق محلي ووطني يتميز بالولاء للإطار السياسي القومي.²⁹

خامساً: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية في ظل القانون 11/10

لقد اهتم المشرع الجزائري بالدور الذي تلعبه البلدية في مختلف نشاطاتها والنهوض بالتنمية المحلية في الأقاليم الخاصة بها فمن بين الجوانب التي اهتم بها ما يلي:

1- في مجال التهيئة والتنمية

من الجوانب التي اهتمت بها البلدية في مجال التهيئة والتنمية ما يلي³⁰:

في هذا المجال يقوم المجلس الشعبي البلدي كل برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، وهذا بما يتماشى مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وهذا حسب ما تحدثت عنه المادة 107 من قانون البلدية.

ومن بين ما تكلم عنه القانون في هذا المجال هو ما تحدثت عنه المادة 108 من خلال مشاركة المجلس الشعبي البلدي في تنفيذ وإعداد مختلف عمليات تهيئة إقليم والتنمية المستدامة، وبالنسبة لإقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على مستوى إقليم البلدي القطاعية للتنمية، إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة حسب ما تطرقت له المادة 109، أما بالنسبة للأراضي الفلاحية فالذي يسهر على حمايتها هو المجلس الشعبي البلدي بالإضافة إلى المساحات الخضراء وكل المشاريع المزمعة إنجازها على مستوى إقليم البلدية حسب ما تكلمت عنه المادة 110.

وتحدثت كل من المادة 111 والمادة 112 على مبادرة المجلس الشعبي البلدي باتخاذ الإجراءات التي من شأنها التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي لهذا الغرض، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته، والمساهمة في الحماية الشاملة للموارد المائية والتربة والسهر على الاستغلال الأمثل لهما.

2- فيما يخص التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز والحماية الاجتماعية

جاء قانون البلدية ليحدد المهام والدور الذي يقوم به المجلس الشعبي البلدي من خلال المواد المذكورة في قانون البلدية³¹.

إن البلدية الحق في التزود بكل أدوات التعمير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما بعد المصادقة عليها من مداولة المجلس الشعبي البلدي وهذا ما تناولته المادة 113، وعندما يتعلق الأمر بإنشاء أي مشروع يمكن أن يحتل الأضرار بكل من بالبيئة والصحة العمومية في إقليم البلدية يتطلب ذلك موافقة المجلس الشعبي البلدي، باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة وهذا ما تناولته المادة 114.

وتناولت المادة 122 على الحرص من المجلس الشعبي البلدي أن يتخذ كل الإجراءات من أجل ما يلي³²:

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها.
- إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك.

غير أنه يمكن البلديات في حدود إمكانياتها القيام بما يأتي:

- اتخاذ، عند الاقتضاء، وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياضة وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.
- المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.
- تقسيم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.
- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها.
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.
- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لا سيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.

3- النظافة و³³ حفظ الصحة والطرق البلدية

- جاء قانون البلدية ليحدد المهام والدور الذي يقوم به المجلس الشعبي البلدي من خلال المواد المذكورة في قانون البلدية في مجال النظافة وحفظ الصحة والطرق البلدية³³.
- وتناولت المادة 123 على أنه: إن سهر البلدية بإشراك كل المصالح التقنية للدولة على احترام القانون المتعلق بحفظ الصحة والنظافة العمومية بالإضافة إلى المجالات التالية³⁴:
- توزيع المياه الصالحة للشرب.
 - صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
 - جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
 - مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
 - الحفاظ على صحة الأغذية والأمان والمؤسسات المستقبلية للجمهور.
 - صيانة طرق البلدية.
 - إشارات المرور التابعة لشبكة طرقها.
- تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الخاتمة:

تعتبر التنمية المحلية عملية ديناميكية تفاعلية تكاملية بين مختلف السلطات العمومية والجماعات المحلية والتي تسعى إلى تحقيق الظروف المعيشية الحسنة لجميع أفراد المجتمع بالاعتماد على الموارد المحلية المتاحة والعمل على استغلالها بكفاءة عالية، وذلك من خلال تحديد الإمكانيات والاحتياجات المحلية لكل إقليم إذ يتطلب ذلك إدراك الوسائل الحقيقية للتنمية وتوظيفها توظيفاً عقلانياً من طرف الإدارة المحلية مع إشراك الفاعلين الحقيقيين في التنمية من جمعيات مدنية وقطاع خاص، حيث أوكلت الدولة الجزائرية مهمة التنمية المحلية إلى الجماعات المحلية وحددت لها قوانين تضبط تسييرها لتحسين ظروف المعيشة لأفراد المجتمع وتحقيق التنمية المحلية في مختلف ولايات وبلديات الوطن، وذلك من خلال تحديد دور الولاية والبلدية بمختلف الهيئات العمومية والمنتخبة المكلفة بإعداد مختلف المخططات التنموية المحلية سواء القطاعية أو البلدية، ويبقى التكليف القانوني للجماعات المحلية لإدارة وسائل التنمية رهين الإمكانيات المادية الضرورية للتحكم في التنمية والذي يعتبر العائق الكبير أمام الهيئات المسيرة للجماعات المحلية التي تشهد عجزاً كبيراً في الإيرادات المحلية سواء لقلة الممتلكات أو في تحصيل الموارد الجبائية مما يشكل عائقاً أمام تحقيق الاحتياجات المحلية، وذلك مقارنة مع مفهوم الإدارة الرشيدة والأساليب المتبعة في التخطيط لمختلف البرامج والمخططات التنموية المحلية التي تتطلب حرية أكثر في تحديد الاحتياجات المحلية واختيار طرق ومناهج تتماشى وطبيعة المجتمعات المحلية لاستدراكها دون اللجوء إلى السلطات المركزية في الدولة مقتصرة هذه الأخيرة على التنظيم والرقابة لا التوجيه.

قائمة المراجع:

- ¹ محمود بولصباغ، التنمية السياسية كمدخل للتنمية المحلية، مداخله ضمن الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية المحلية في الجزائر-رهان التحول الاقتصادي المريح، المركز الجامعي لميلة، يومي 19_20 أكتوبر 2015، ص: 99.
- ² عسامي يوبا، دور رؤساء المجالس الشعبية المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر في الحقوق جامعة بسكرة سنة 2013-2014، ص: 7.
- ³ زرقاوي رتيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 25.
- ⁴ بدراوي شهبناز وآخرون، دور الزكاة في تمويل التنمية المحلية، مداخله ضمن الملتقى حول: التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المريح، المركز الجامعي لميلة، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015، ص: 45.
- ⁵ عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ورقلة، سنة 2010-2011، ص: 55.
- ⁶ مرجع سابق، ص: 56.

- ⁷ محمد بالخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، سنة 2004-2005، ص:40.
- ⁸ أحمد تي، نصر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، يومي 7-8 أفريل 2008، ص:23.
- ⁹ نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية نوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، يومي 3-4 مارس 2008 ص:08.
- ¹⁰ محمد بالخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص:53.
- ¹¹ محمد بالخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص:53.
- ¹² محمد بالخير، مرجع سبق ذكره، ص:40.
- ¹³ مرجع سابق، ص:41.
- ¹⁴ خليفي محمد، دور البلدية في التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص:30-31.
- ¹⁵ مرجع سابق، ص:31.
- ¹⁶ خليفي محمد، مرجع سابق، ص:32.
- ¹⁷ مرجع سابق، ص:32.
- ¹⁸ محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، سنة 2010-2011، ص:129.
- ¹⁹ خليفي محمد، مرجع سابق، ص:34.
- ²⁰ خليفي محمد، مرجع سابق، ص:34.
- ²¹ فايدى كمال، اللامركزية الإدارية ودورها في تقيق التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المحلية في الجزائر رمان التحول الاقتصادي المريح، المركز الجامعي لميلة، يومي 19 و 20 أكتوبر 2015 ص:92.
- ²² قانون رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية، ص:30.
- ²³ فايدى كمال، اللامركزية الإدارية ودورها في تقيق التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص:86.
- ²⁴ مرجع سابق، ص:94.
- ²⁵ محمد بالخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص:47-48.
- ²⁶ محمد بالخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص:48.
- ²⁷ مرجع سابق، ص:43.
- ²⁸ مرجع سابق، ص:43.
- ²⁹ محمد بالخير، مرجع سبق ذكره، ص:44.
- ³⁰ القانون رقم 10-11، مرجع سبق ذكره، ص:18.
- ³¹ القانون رقم 10-11، مرجع سبق ذكره ص:19.
- ³² مرجع سابق، ص:19-20.
- ³³ القانون رقم 10-11، مرجع سبق ذكره، ص:19-20.
- ³⁴ القانون 10-11، مرجع سابق ص:20.